تقسيم الكلم وتعريفها بين سيبويه والمحدثين - رؤية لسانيّة من خلال كتاب "منطق العرب" للأستاذ الدّكتور الحاج صالح

محمّد بن حجر

جامعة يحيى فارس

المديّة - الجزائر

الملخّص

تعرّض التقسيم الثلاثي للكلم في العربية الذي عرف أول مرة في كتاب سيبويه لاستغلال سيء من قبل المستشرقين، ولسوء فهم من قبل بعض الدارسين العرب المعاصرين، فالمستشرقون زعموا أنه تقسيم أرسطي، قصد تبرير ادعائهم التقليدي بأن النحو العربي متأثر في نشأته عموما وفي هذا التقسيم خصوصا بمنطق أرسطو أو النحو اليوناني، مع أن تقسيم الكلم عند أرسطو رباعي، وتقسيمها في النحو اليوناني ثماني، وبعض الدارسين العرب -تأثرا بهؤلاء- عابوا تقسيم سيبويه وزعموا الاستدراك عليه، وغفل الجميع عن منهج سيبويه في التعريف والاستدلال، لأنهما لا يمتان بأي صلة إلى الحد المنطقي بالجنس والفصل، ولا إلى الاستدلال بقياس السيلوجسموس.

الكلمات المفاتيح :

التقسيم - الكلم - الاستدلال - التعريف أو الحد.

Résumé

La classification des mots (*kalim*) par Sībawayh en trois catégories a été mal exploitée par les orientalistes, et mal comprise par les chercheurs arabes contemporains.

Les orientalistes, cherchant à justifier leur prétention classique que la grammaire arabe avait été influencée par la logique grecque, ont affirmé que cette classification est aristotélicienne à l'origine, en oubliant que Aristote avait adopté la classification quadripartite, d'une part, et que la grammaire grecque, d'autre part, divise les mots en huit catégories. Certains chercheurs arabes contemporains, influencés par ceux-ci, critiquent cette classification, oubliant que la méthode de définition et d'inférence chez Sībawayh n'est pas liée ni à la définition logique ni au syllogisme.

Mots clés :

Classification - kalim - logique - inférence - définition.

Abstract

The classification of words (*kalim*) into three categories known for the first time by Sībawayh was badly exploited by the orientalists, and was misunderstood by some contemporary Arab researchers.

The orientalists, seeking to justify their classic pretention that Arabic grammar had been influenced by Greek logic, claimed that Sībawayh's classification is Aristotelian in origin, forgetting that Aristotle had adopted a classification into four categories, from one hand, and that the Greek grammar, divides the types of words into eight categories, from the other hand. Some contemporary Arab researchers, influenced by these orientalists, criticise the classification of Sībawayh, forgetting that Sībawayh's method of definition and inference is not related neither to Logic nor to Syllogism.

Keywords :

Classification - kalim - logic - inference - definition.

1. مقدّمة

نصّ نحاة كثيرون على أن دليل التقسيم الثلاثي للكلم هو النص والإجماع والاستقراء، والقسمة الحاصرة، وأسندوا النص إلى الإمام علي أو تلميذه أبي الأسود، ولم يعتدوا في الإجماع بخلاف أبي جعفر أحمد بن صابر في عده الخالفة أي اسم الفعل قسما رابعا، وقالوا : استقرأ النحاة كلام العرب عن طريق السماع فلم يجدوا غير هذه الثلاثة، وقالوا : الكلمة إن لم تكن ركنا في الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنا فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل، وقالوا : الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يرتبط بزمان أو لا، الثاني الاسم، والذي قبله الفعل، فلا رابع، وقالوا أيضا : المعاني ثلاثة : ذات، وحدث، ورابط بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما الذي اعتمده سيبويه من هذه الأدلة ؟ لأن قارئ الكتاب لا يجد منها شيئا، مع أن سيبويه قسم الكلم إلى هذه الأقسام الثلاثة في أول باب من الكتاب، أم أن سيبويه اعتمد على أدلة أخرى غير التي ذكرها النحاة، وفي اعتقادي أن الوحيد الذي بين دليل سيبويه في ذلك بيانا شافيا هو أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح، في كتابه "منطق العرب في علوم اللسان"، ولتوضيح ذلك لا بد من إدراج الموضوع ضمن إطاره؛ من منهج سيبويه في النّحو، تحليلا واستدلالا.

فسيبويه تبعا لشيوخه وللخليل على الخصوص اعتمد في استدلالاته على السماع وعلى القياس، وما يستتبعه القياس من مفاهيم إجرائية : كالنظير، والموضع، والعامل، والأصل والفرع، والتقدير، وغيرها، فأما السماع فلا أحد يشك في أنه محض نقل، غير أن كيفية السماع وطرائقه وتقنيات التحري فيه هي مما يتصل بالعقل ويقوم عليه.

وليس يخفى أن السماع من أنواع المشاهدة الحسية، لأنه تم في ميدان الفصاحة العفوية، ومن أفواه السليقيين، والمشاهدة الحسية هي أولى خطوات

المنهج العلمي، لأنه لا نظر ولا افتراض ولا استنتاج بالمعنى العلمي إذا لم يكن ذلك مبنيا على المشاهدة، وهو ما فعله النحاة الأولون بدءًا من أبي عمرو وانتهاء عند سيبويه.

واعتماد سيبويه على السماع اعتماد مطلق لأنه أصل من أصول المعرفة العلمية اللغوية، أي : مصدر لتحصيل هذه المعرفة، حتى أن النحو عنده كاد يكون في كثير من جوانبه سماعا دُوِّنَ وصُنِّفَ أكثر من شيء آخر.

وأبسط دليل على الاعتداد بالسماع هو تقديمه على القياس، لأن اللغة لا تثبت إلا من أفواه مستعمليها، ولا يمكن لمن أراد أن ينتحي سمتهم فيها إلا اتباعهم في كلامهم، بحيث يخضع لوضعهم فيها، ويقف عند رسومهم وعاداتهم[1].

وفي هذا الذي قلناه ما يدل على أن هم النحاة وعلى رأسهم سيبويه هو اللغة من حيث هي وسيلة تبليغ، أو آلة تخاطب، وأن اهتمامهم بها كان منصبّا على معرفة قوانين استعمالها في التبليغ والتخاطب، وهم بهذا بعيدون عن التأثر بالمنطق اليوناني كل البعد، لأن اهتمام المنطق باللغة كان على أنها وسيلة للحكم، فعناصر الخطاب عندهم موضوع ومحمول، وما يقتضيه أمرُ الجمع بينهما من حكم قابل للصدق أو الكذب.

وهذا لا يعني أن سيبويه لم يستعمل الدليل العقلي، بلى استعمله ولكن فيما يصلح له، فالقياس والتعليل في النحو غير القياس والتعليل في منطق أرسطو، فالقياس في النحو هو كما بين أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح قياس نظائر بالمعنى الرياضي قبل كل شيء، والتعليل وقياس التعليل هما وليدا الحاجة إلى تفسير الظواهر اللغوية.

"لأن الظواهر تنتظم انتظاما يخفى غالبا على الحواس، ولا يظهر من الأحداث في هذا العالم إلا القليل جدا، إلا أن لبعضها آثاراً يمكن أن يستدل بها، فلا بد من الاستدلال، (باعتبار الشيء بالشيء) كما يقولون، ويحتاجون في ذلك أن يقدروا ما لا يقع تحت الحواس، كما لا بد أن يرجعوا إلى الحس

لتصحيح كل ما ذهبوا إليه من المذاهب وما قدروه من التقديرات وما افترضوه من الافتراضات"[2].

2. تحليل ومناقشة

والتعريف والاستدلال هما ركنا العلوم عند البشر، وبهما يتميز علم عن آخر، ولكن لا علم إلا بتعريف، ولا تعريف إلا بتصنيف، ولا تصنيف إلا باستقراء، وسيبويه في الكتاب عرَّف واستدل، فكيف عرف وكيف استدل ؟ وهل في تعريفه أو استدلاله تأثر بثقافة أجنبية ؟ وهل يصح ما استدركه عليه المحدثون من أقسام الكلم ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ينبغي أن نقول : إن المعروف عند أرسطو أن التعريف أو الحد على الخصوص يمثل قمة العلم وغاية الفكر، وقد بنى تعريفاته على مفهوم نوعين من أنواع الكلي، وهما : الجنس والفصل، للوصول إلى التعريف الجامع المانع، وذلك خلفا وتجاوزا لطريقة التقسيم الأفلاطوني.

والمعروف أيضا أن الهدف من التعريف الأرسطي هو الإحاطة بحقيقة المعرف، لإرادته أن يقوم التعريف مقام الشيء المعرف، في الإبانة عن ماهيته وجوهره، فالجنس عند أرسطو بمثابة الهيولى، والفصل عنده بمثابة الصورة، وهذا الأخير عنده علة فاعلة.

وقد استعمل سيبويه كثيرًا مصطلح "الحد"، وهو لا يعني به في حال من الأحوال الحد المنطقي، لأنه ببساطة لم يكن يعرفه، وإنما كان يعني سيبويه بمصطلح "الحد"، "الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة"[3]، بتعبير آخر فإن الحد هو ما يصف لنا المجرى الذي تجري عليه كلمة أو يكون عليه تركيب، ولذلك يكثر سيبويه من قوله "حد الكلام" وقوله "وجه الكلام وحده".

وعليه فإن مصطلح "الحد" لم يستعمله سيبويه بمعنى التعريف، وإن كان كتابه لم يخل من تعريف بعض المصطلحات النحوية، دون أن يعتمد في ذلك على الجنس والفصل بالمفهوم الأرسطي، ولكن أغلب تعاريف سيبويه للمقولات النحوية تفهم من خلال معالجته لها، واستدلاله عليها.

ومن هنا يمكن أن نمثل لموضوع الحد بمسألة تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام، وتعريف كل قسم، لأن بعض المحدثين ممن يدّعي تأثر النحو العربي بالثقافة الأجنبية انتقد هذا التقسيم وزعم أنه مبني على المنطق الأرسطي، وليس الأمر كذلك، بل ما استدركوه على هذا التقسيم هو المبني على المنطق، كما سوف يتبين.

فتقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام جاءت بعض الروايات بنسبته إلى الإمام علي كرم الله وجهه فيما وجه به أبا الأسود الدؤلي حتى عُدَّ عند القدماء واضع النحو العربي،[4] وإذا شكك بعضهم في ذلك بحجة أن هذه الروايات أخبار آحاد، فإن القدماء لم يوجد فيهم من أشار ولو مجرد إشارة إلى أن النحاة العرب استفادوا ذلك من نحو اليونان أو السريان أو غيرهم، فمدّعو تأثر النحو العربي بثقافة أجنبية لم يستطيعوا أن يثبتوا ذلك بدليل مقنع، وإنما هي توهمات بنوها على أساس هار لا يثبت أمام الامتحان.

فلكي يثبت أن نحاة العرب استفادوا ذلك من ثقافة أجنبية ما يجب أن يثبت :

- أولا : أن هذا التقسيم بهذا العدد وبهذه الكيفية قد وجد فيها.
- ثانيا : أن نحاة العرب الأوائل بدءًا من أبي الأسود إلى سيبويه قد اطلعوا على هذه الثقافة التي جاء فيها هذا التقسيم بالصورة المذكورة.

وحدث أن ادعى بعض الأجانب -وهم في الغالب من المستشرقين- وتابعهم بعض العرب المحدثين.

- أولا : وجود هذا التقسيم للكلم، مرة في كتب أرسطو، ومرة في نحو اليونان.
- وثانيا : أن بعض كتب أرسطو ترجمها عبد الله بن المقفع (ت 139 هـ) في حياة الخليل وقبل أن يؤلف سيبويه كتابه.
- وثالثا : أن الخليل اطّلع على هذه الترجمة واستفاد منها تقسيم الكلم الذي ورثه تلميذه.

فأما أن هذا التقسيم الثلاثي للكلم قد وجد في كتب أرسطو أو في نحو اليونان فهو أمر لم يثبت إلى غاية الآن رغم الدعاوى ورغم الإشاعات، وقد بيّن ذلك أ . د . عبد الرحمن الحاج صالح خير بيان[5].

فأرسطو لم يذكر من أقسام الكلم في كتابه (العبارة=باري أرمنياس) إلا (الاسم = onoma) و(الكلمة = rhema)، على أنهما يدلان على معنى[6]، وزاد في كتاب الشعر فذكر (الرباط = sundesmos) و(الفاصلة = arthron)، على أنهما مما لا يدل على معنى[7].

"وعلى هذا فأرسطو قسم الكلام نصا إلى أربعة أقسام، لكل منها كيانه الخاص به، ونستخلص من هذا أن النحاة العرب القدامى ما كان يمكنهم أبدا أن يأخذوا تقسيمهم الثلاثي من أرسطو، لا من كتاب العبارة ولا من كتاب الشعر، حيث نجد في هذا الأخير أربعة أقسام لا ثلاثة، هذا ولا يوجد في أي كتاب من كتبه أي نص صريح بثلاثية الأقسام"[8].

لكن حدث أن ديونيسيوس الهالكرناسي اليوناني تلميذ أرسطوفان مؤسس مدرسة الإسكندرية النحوية قسّم الكلام في اللغة اليونانيّة إلى ثمانية أقسام، واعتقد مع ذلك أن أرسطو قسم الكلام تقسيما ثلاثيا باعتبار الاسم والكلمة مما يدل على معنى قسمين، وما زاد عليهما هو قسم ثالث، تشترك عناصره في كونها مما لا يدل على معنى إلا في غيره، وتبعه على ذلك كوانتيليانوس الإغريقي.

وحدث أيضا أن الفارابي عندما شرح كتاب العبارة تأول كلام أرسطو في الاسم والكلمة وأجزاء القول على أنه أراد التفرقة بين الأولين على أنهما مما يدل على معنى في ذاته، وبين أجزاء القول التي تسمى الأدوات ويسميها نحويو العرب حروف المعاني على أنها لا تدل على معنى بانفرادها، ولكن باقترانها إلى اسم أو فعل أو هما معا[9].

وكلام الفارابي هذا هو الذي أوحى إلى نحاة العرب المعاصرين والمناطقة الغربيين في القرون الوسطى أن قسيم الاسم والفعل في العربية هو حروف

المعاني، وأنها لا تدل على معنى بذاتها بل مع غيرها من الأسماء والأفعال، وهذا لم يأخذه من ديونيسيوس، لأن أعمال هذا الأخير لم تترجم إلى العربية ولا إلى السريانية.

هذا وقد أكد جيمس هاريس -وهو فيلسوف إنكليزي نحوي في القرن الثامن عشر- في كتابه المشهور (Hermes) : "أن أرسطو لم يقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام كما يدعيه ديونيسيوس الهالكرناسي وكوانتيليانوس، بل إلى أربعة أقسام، بالاعتماد على التصفح الكامل لكتبه"[10].

وأمّا أنّ عبد اللّه بن المقفع ترجم كتاب أرسطو (الأرغنون) في حياة الخليل، بل وفي حياة أبي عمرو ويونس، فقد كان حجة كثير من القائلين باقتباس نحاة العرب للتقسيم الثلاثي للكلم عن أرسطو، لإمكان اطلاعهم عليها، ولكن المستشرق فرنشسكو جبرييلي استبعد ذلك، اعتمادا على زعمه أن إنتاج ابن المقفع كله أدبي، ووافقه المستشرق پول كِرَوّس فعمل على الاستدلال لذلك، وانتهى إلى أن ترجمة منطق أرسطو إنما قام بها محمد بن المقفع الابن (ت 150 هـ) وليس الأب[11].

والحق أن الذي قام بالترجمة هو عبد اللّه بن المقفع الأب وليس الابن، وسبب الخطأ هو اعتماد المستشرق كِرَوّس السابق الذكر على نسخة وحيدة لهذه الترجمة آنذاك، وهي النسخة البيروتية الرديئة، وتحتوي : "ترجمة عربية لإيساغوجي وقاطيغورياس وباري أرمنياس وأنا لوطيقا"[12]، وفيها تسمية المؤلف على أنه محمد بن عبد اللّه بن المقفع (ت 150 هـ).

ولكن في سنة 1978 م نشر الأستاذ محمد تقي دانش باجو الإيراني هذه الترجمة اعتمادا على أربع نسخ، وبين أن المستشرقين لم يطلعوا إلا على النسخة البيروتية، وبين أن المترجِم هو ابن المقفع الأب وليس الابن، وأن النص هو تلخيص لكتب أربعة في المنطق، وأن علماء أمثال الجاحظ (ت 255 هـ)[13] والنديم (ت 380 هـ)[14] ومحمد الخوارزمي (ت 387 هـ)[15] وصاعد الأندلسي (ت 462 هـ)[16] وأبي محمد البطليوسي (ت 521 هـ)[17] صرحوا بنسبة الترجمة

لعبد اللّه بن المقفع دون أدنى شك[18]. زيادة على ما صرح بمثله كل من القفطي (ت 646 هـ)[19] وابن أبي أصيبعة (ت 668 هـ)[20] تبعا لصاعد على حد قول المستشرق كِرَوّس[21].

وسواء كان المترجم هذا أو ذاك فإن الترجمة وقعت في حياة الخليل وقبل أن يكتب سيبويه كتابه، فشبهة اطلاع نحاة العرب عليها قائمة، ولذلك وجب النظر في هذه الشبهة، ولا يتأتى ذلك إلا بالنظر في ما جاء في ترجمة ابن المقفع هذه، حتى يتبين هل فيها ما كان يمكن أن يستفيده نحاة العرب منها.

وقد قام بهذا العمل أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح، فبين أن ابن المقفع ذكر في كتابه أقساما ثمانية للكلم هي : "الأسماء والحروف والجوامع والقوارن والأبدال واللحوق واللواصق والغايات"[22]، ورجح أنه أخذها من كتاب ديونسيوس التراقي النحوي اليوناني وأقحمها في ترجمته لكتاب العبارة، وأن الاسم والحرف (ويقصد به ابن المقفع الفعل) هما المصطلحان الوحيدان اللذان يتفقان مع تقسيم نحاة العرب.

وقد طبع كتاب ديونيسيوس (170 ق م. 90 ق م) مترجما إلى العربية سنة 2001 م، وفيه : "وأقسام الكلام ثمانية : الاسم، والفعل، والمشترك (أسماء الفاعل والمفعول)، والأداة والضمير، وحرف الجر، والظرف، والرابطة"[23]. وهو نفس ما قاله يوسف الأهوازي (580 م) الذي ترجم كتاب ديونيسيوس إلى السريانية[24].

ومع ذلك فإن تقسيم نحاة العرب للكلم ثلاثي لم يعرفه لا أرسطو ولا ابن المقفع، والفعل عند أرسطو كما في ترجمة ابن المقفع هو الدال على الحاضر، أما الدال على غير ذلك من الزمن أو المنفي فهو لا يعنيه، لأن اهتمامه بالكلام الخبري المكون من موضوع ومحمول والذي يمثل قضية، أي ما يحتمل الصدق والكذب.

ذلك أن اهتمام أرسطو باللغة هو : "بقدر ما تساهم في إقامة الحكم والقياس المنطقي، وبالتالي في التمييز بين الصدق والكذب من الناحية العقلية، ولهذا فلا يحاول أن يكشف عن مجاري الكلام ووظائف كل عنصر

فيها في الخطاب كخطاب، بل همه الوحيد هو البحث عن إقامة الحكم كحكم منطقي باللجوء إلى بنية اللغة اليونانية، وعلى هذا فلا يهمه إلا الخطاب الخبري لأنه يمكن تصديقه أو تكذيبه"[25].

وإذا كان أرسطو قد ركز على الزمان في تحديد هوية الفعل والتمييز بينه وبين الاسم، فإن سيبويه ركز في تعريف الفعل على الحدث وحدوثه في زمان، فالفعل عنده : "يدل دائما على حَدَثٍ حَدَثَ أو هو بصدد الحدوث الآن أو سيحدث مستقبلا (إيجابا أو سلبا، واجبا وغير واجب)"[26].

ومع ذلك فإن أرسطو ينظر إلى الفعل كمقول يحمل على موضوع أي جوهر، وبالتالي فعنصر الزمان عنده غير ذي أهمية في القضية، وإنما ذكره كفارق بين الفعل والاسم، وإذا اعتبر الموضوع وما حمل عليه مسندا ومسندا إليه، فإن الإسناد عند سيبويه ليس من هذا القبيل في شيء، لأن المسند عنده حديث عن المحدث عنه أي المسند إليه، وبالتالي فإن غرض سيبويه هو التبليغ لا المحاكمة العقلية، وفي ذلك يقول : "فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة - أي الأفعال - دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به"[27].

ثم إن الزمن عند سيبويه زمنان : زمن مطلق، هو الذي تدل عليه صيغة الفعل، وهو الذي اكتفى بذكره في المقدمة، لاهتمامه بصفة الحدث من انقطاع وامتداد وتوقع، وزمن سياقي نحوي هو الذي تدل عليه القرائن التي تحف بالفعل، والذي تعرض له في مواضع من الكتاب.

وقد قال عبد القاهر الجرجاني في رسالته الشافية عن قول سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، قال : "لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يوازنه أو يدانيه أو يقع قريبا منه، ولا يقع في الوهم أن ذلك يستطاع، أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه قولهم : والفعل ينقسم بأقسام الزمان، ماض وحاضر ومستقبل، وليس يخفى ضعف هذا في جنبه وقصوره عنه"[28].

وقد حاول الشيخ محمود محمد شاكر أن يبين قصد عبد القاهر، فلم يزد على قوله بأن الزمن الثاني الذي أشار إليه سيبويه بقوله : "وما يكون ولم يقع" هو زمن مبهم مطلق معلق لا يدل على حاضر ولا مستقبل، ويدخل فيه الأمر والنهي، وما جاء بصيغة الماضي في الدعاء كقولك "غفر الله لك""[29].

والحد الذي استضعفه عبد القاهر إلى جنب كلام سيبويه هو حد أستاذه أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح في النحو، والذي شرحه عبد القاهر نفسه في كتابه المقتصد، ولكنه لم يتعرض فيه لنقده ولا بين وجه ضعفه أو قصوره[30].

ولكنَّ ابن الطراوة فعل ذلك فقال في كتابه "الإفصاح" ردا على أبي علي : "ولو قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبا"، ثم ذكر عبارة سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء... إلخ" وقال : "يعني لما مضى من الحدث، وما ينتظر، وما هو كائن في حال الخبر، ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك : "قعد" دليل على قعود انقضى بعد وجود، و"سيقعد" دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم، و"يقعد" دليل على قعود في حال حديثك، ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص"[31].

ثمّ بيّن ابن الطراوة أنّ الزمان في كلام سيبويه إنما هو تبع للحدث، كما أن شكل الجسم وصورته تبع للون، فنحن إنما ندرك من الجسم اللون لا غير، لأنه متعلَّق البصر، وذلك إذا كان هناك نور[32]، فقال : "فللحدث ثلاثة أحوال : عدمان ووجود، وأمسِ وغدٌ واليومُ منجرةٌ مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون"[33].

ثم قال : "وقال سيبويه في موضع آخر "فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون منه الأحداث، وهي الأسماء" فهذا جلاء واضح، وبيان قاطع، على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المُحَدَّثِ في وجوده وعدمه"[34].

وعاد إلى تأكيد كلامه السابق في أن الزمان عند سيبويه هو تبع للحدث فقال :

"وأما قوله "ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض" وإنما ذلك بانجراره مع الحدث في الأحوال الثلاثة المذكورة، كما ينجر الشكل واللون في قولك "رأيت الحائط والجبل" وغيرهما من الملونات، فجعل انجراره معه نحوا من بقائه له، كما تطلق الرؤية على الشكل والصورة لانجرارها مع اللون"[35].

وإذ قد تبين من كلام ابن الطراوة أن هم سيبويه في تعريفه للفعل هو الحدث وليس الزمان، فإن الزمان عند سيبويه كما سبق أن أشرنا سياقي، نعم إذا لم تكن هناك قرائن فهو مطلق، ولذلك قال أ . د . عبد الرحمن الحاج صالح في رده على المستشرق مركس :

"مركس كان رجلا جاهلا للتراث العربي زيادة على عنصريته، وهو أيضا ابن وقته، فهو لا يعرف أن صيغتي الماضي والمضارع في العربية تدلان على كيفية حدوث الحدث، المنقطع وغير المنقطع (Aspect).

أما الزمان فيدل كل واحد من الماضي والمضارع على زمان بما تدخل عليه، عدم دخول لفظ معين أو قرينة على صيغة الماضي يجعلها تدل على الزمان الماضي، وهذا هو الأصل، وإذا دخلت عليها مثل "إذا" فتدل على المستقبل، وأما صيغة المضارع فبعد دخول شيء عليها تدل على الحاضر أو المستقبل، وهو الأصل، أو على أحدهما بقرينة، وإذا دخلت عليها "لا" النافية فهي على الأصل، وأما مع "ما" فيدل على الحاضر، وأما (السين وسوف ولن) فعلى المستقبل، وأما "لم" و"لما" النافيتان فعلى الزمان الماضي"[36].

ثم إن الحدث الذي يقصده سيبويه والنحاة من بعده هو إما "مدلول الفعل مقابل مدلول الاسم"، أي الحدث من حيث كيفية حصوله ووقوعه لا الحدث من حيث ماهيته وحقيقته، وكيفية حصوله ووقوعه إنما تكون في زمان من الأزمنة الثلاثة، وإما مدلول المصدر من الوقائع كالضرب والجلوس أي : processus[37].

فليس الحدث عند سيبويه بمعناه الفلسفي، حتى يقال إن النحاة استفادوا مفهوم الحدث من المفهوم اليوناني (sumbebekos)، أي : accident أو contingent فإن هذا أشبه بالعرض عند المتكلمين، وقد يعبرون عنه بالحادث، ويعنون به ما لا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بغيره أي بالجوهر ويكون وجوده تابعا له[38].

ثم إن سيبويه رغم تقسيمه للكلم تقسيما ثلاثيا فإنه كان على وعي بأنواع الكلم التي كانت تندرج تحت كل قسم منها، فالأسماء مثلا متفاوتة في السمات، ولكنها مشتركة في الاسمية، وهذا التصنيف مبني على مراعاة الانحراف التدريجي Gradience ومعناه : "أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساو جميع سمات هذا الصنف، وإنما تتفاوت أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف"[39].

أي أن الأسماء تتفاوت في قبول العلامات التي تميزها عن الفعل والحرف، فأكثر الأسماء اسمية وهو المتمكن الأمكن أي الاسم المنصرف أكثر قبولا لعلامات الاسم من المتمكن غير الأمكن وهو غير المنصرف، وهذا أكثر قبولا لها من الاسم غير المتمكن ولا الأمكن وهو الاسم المبني.

ولهذا المعنى لم يعرِّف سيبويه الاسم واكتفى بأن مثل له بكلمتين هما رجل وفرس، لأنهما اسما جنس، واسم الجنس يقبل كل علامات الاسم، يؤكد هذا قول السيرافي : "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال : الاسم رجل وفرس، وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفُّها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو : رجل وفرس"[40].

وإذا كان اسم الجنس يقبل كل علامات الاسم المشهورة فإن تاء الفاعل مثلا لا تقبل إلا علامة واحدة وهي الإسناد[41]، وما بينهما ما يقبل علامتين أو ثلاثا أو أكثر، فيكون قسم الاسم أشبه ما يكون بدائرة قلبها اسم الجنس، وكلما اتجهنا إلى محيط الدائرة قل عدد العلامات التي تحملها أفراد الاسم حتى نصل إلى الفرد الذي لا يحمل إلا علامة واحدة[42].

ومع أن سيبويه بنى تقسيمه مراعيا لنظرية الانحراف التدريجي فإنه اعتمد في تحديد أنواع الكلم التي تندرج في أحد الأقسام الثلاثة على أسس جد موضوعية، أهمها مفهوم الموضع، لأن فيه يقع الاستبدال، وبه يعرف التوزيع.

وفي هذا يقول أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح : "ولم يحدد سيبويه الاسم عند تعريفه للفعل والحرف، بل مثل له كما هو معروف، إلا أنه قال بأن الأسماء هي المحدث عنها، فحدد الاسم بوقوعه في موقع خاص في الحديث، لا يقع فيه أي قسم آخر من الكلم أبدا"[43].

بل إن سيبويه كان واضحا في اعتبار هذا المفهوم عندما قال عن الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين : "ويُبيِّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك. ألاَ ترى أنّك لو قلت "إنَّ يَضْرِبَ يأتينا" وأشباه هذا لم يكن كلاماً"[44].

ومع هذا فقد انتقد بعض الدارسين المعاصرين تقسيم سيبويه ورأوه غير دقيق، فاستدركوا عليه بعض الأقسام، حتى أن بعضهم كتمام حسان قسم الكلم سبعة أقسام، على أساس الشكل والوظيفة، وهي : الاسم، والفعل والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، فزاد خمسة أقسام، حيث أدرج في الضمير ضمائر الشخص والإشارة والموصول، وفي الخالفة اسم الفاعل واسم الصوت وصيغتي التعجب وفعلي المدح والذم، وجعل الأداة قسمين : أصلية ومحولة عن الظرفية[45] تستخدم في الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية، وتبعه في تقسيمه السباعي هذا تلميذه الساقي[46]، وكثيرون غيره.

والذي جرأ هؤلاء على انتقاد التقسيم الثلاثي واستدراك أقسام أخرى هو تصورهم التقليدي لمعنى التصنيف، وهو ذاك المبني على مبادئ المنطق الأرسطي، لأن الصنف عندهم جنس لا تتفاوت عناصره في الخصائص، ولهذا يعملون جاهدين على تعريف له جامع مانع، وهو الأمر الذي يعز تحقيقه، ومبادئ التصنيف هذه هي :

1- تعرّف الأصناف من خلال مجموعة من الخصائص الجامعة المانعة : ويتبع هذا المبدأ أن العنصر الذي ينتمي إلى أحد الأصناف لابدّ أن تتحقق فيه كل الخصائص التي تعرّف ذلك الصنف.

2- تتّصف الخصائص، بالنظر إلى الصنف، بصفة الثنائيّة (أو النقيض) : بمعنى أنّها إمّا أن تكون عنصرا في تعريف الصنف وإمّا لا، وأنّ الأشياء إمّا أن تملك هذه الخصائص وإما لا. فليس للخصائص إلا إحدى القيمتين [+] أو [-]، وليست هناك حالات بينَ بين.

3- الحدود بين الأصناف واضحة : إذ لا تداخل بينها ولا غموض؛ فالصنف يقسم الأشياء في الكون إلى قسمين : قسم ينتمي إليه، وقسم لا ينتمي إليه، وليس هناك حالات غامضة أو محتملة.

4- كل العناصر التي تنتمي إلى صنف واحد لها وضع واحد : فليس هناك تدرج في الانتماء إلى الصنف، وليس هناك عنصر أفضل تمثيلا للصنف من غيره[47].

فهذه المبادئ ليست إلا افتراضات، أما في الواقع، فأفراد الصنف لا تكون متجانسة مائة في المائة، وإنما تتصف بصفة التباين، إذ لا يمكن أن توجد خصائص الجنس في أفراد الجنس الواحد بشكل متساو، وقد أثبت هذا المتخصصون في علم اللغة المعرفي[48]، وبعد أن ثبت عندهم عدم التماثل في بنية الأصناف ومنها الأصناف اللغوية وضعوا نموذجا جديدا للتصنيف فيما سموه بنظرية النماذج الأصلية، وكنا قد أشرنا إليها بنظرية الانحراف التدريجي، وهي :

1- بنية الأصناف قائمة على وجود عناصر مركزية أو نموذجية central typical members، وعناصر أخرى هامشية marginal.

2- بنية الأصناف ليست ثابتة ولا مطلقة، بل هي متغيرة؛ إذ إنّها تعتمد على نموذج إدراكي مخزون في الدماغ يتأثر بالبنى الثقافية والتجارب الإنسانية المختلفة.

3- الحدود بين الأصناف غير واضحة أو نهائية، بل هي حدود غائمة أو مبهمة (fuzzy) نوعا ما، وقد تتداخل (كما في : الحوت، الخفاش، البطريق أو كما في الأسماء التي أشبهت الفعل، أو الأفعال التي ضارعت الأسماء).

4- لا يشترط أن توجد جميع الخصائص المعرّفة للصنف في جميع العناصر المنتمية إليه فبعض العناصر قد تشترك في عدد قليل جدا من الخصائص[49].

فسيبويه إذن كان على وعي بهذا النوع من التصنيف، والدليل على ذلك أنه بعدما قسم الكلم إلى ثلاثة أصناف، ذكر أثناء الكتاب أصنافا فرعية لكل صنف، فقسم الاسم مثلا من حيث معناه إلى لازم مختص (يلزم مسماه ولا ينتقل عنه) وغير لازم أي مبهم، وقسم اللازم إلى اسم عام (رجل، فرس، حائط) واسم خاص (زيد، عمرو)، كما قسم غير اللازم إلى مكني تام (أسماء العدد، كم وكذا، أحد، فلان، هن، إلخ، ومكني ناقص ويشمل المضمر (الضمائر المنفصلة والمتصلة)، وإلى غير مكني وقسمه أيضا إلى غير مكني تام ويشمل الظرف غير المضاف، وهو (كل الظروف مثل : أمس، أين، متى، صباحا مساء، إلخ) وإلى غير مكني ناقص ويشمل الإشارة (هذا ونظائرها)، والملازم للإضافة، والموصول (الذي وأخواتها)، والصفة (قائم، مضروب، طويل)[50].

بقي أن نقول كلمة فيما افتتح به سيبويه الكتاب وهو قوله : "باب علم ما الكلم من العربية"، لِمَ اختار سيبويه هذا التعبير دون ما تواطأ عليه النحاة بعده من قولهم : "الكلام اسم وفعل وحرف"[51] ؟، الظاهر أن سيبويه قصد بالكلم : "العناصر والمكونات"[52]، ولذلك تعقب ابن الطراوة أبا علي الفارسي في قوله : "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف"[53]، فقال :

"فما زعمه سيبويه منقسما إلى ثلاثة، زعمه المؤلف ملتئما من ثلاثة، وهذا نقض الأول ضرورة، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول، تقول ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول : الاسم والفعل والحرف، ثم تقول ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلم، فيدور كل واحد منهما على صاحبه، فهذا معقول مقول.

وإذا قلت : ما الشيء الذي يأتلف منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلام، ولا يقول الكلم، لأن الكلم منقسم إلى غيره، لا مؤتلف من غيره، فلا يكون الشيء الواحد في الحال الواحدة منقسما مؤتلفا، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلف منه الكلم ؟ لأنه جامع هذه الثلاثة لا مجموعها، فهذا لا معقول ولا مقول"[54].

والخلاصة التي ننتهي إليها من كل ما تقدم أن منهج سيبويه في التعريف يعتمد أكثر ما يعتمد التمثيل للمعرف، أي : بذكر أمثلة تدل عليه وتغني عن حده حدًّا منطقيًا لأنّ غرضه هو كغرض سائر علماء الإسلام في مختلف العلوم، وهو تمييز المعرَّف عن غيره، بذكر بعض خصائصه أو بعض صفاته التي تخالف بينه وبين غيره.

هذا من جهة ومن جهة ثانية - كما عرفنا - فإن سيبويه كشيخه الخليل يهتم في تعريفاته بالإجراءات التي تمكن من صوغ الوحدة اللغوية، فلذلك مثل للاسم بما يدل من الناحية البنوية أنه يقع في موضع يختص به، ولا يشاركه فيه غيره، وإلا كان مثله ولو في خاصية واحدة.

ومع هذا فإن سيبويه عرف الفعل بتعريف اعتمد فيه أيضا على خصائص الفعل البنوية، وهي أنه أمثلة أي : أبنية، وهي الأوزان المعروفة في علم الصرف، والتي لا يمكن أن تلتبس مع أوزان الاسم، والمشتقة من "أحداث الأسماء" أي أحداث أصحاب الأسماء، أي : المصادر، وهذا التعريف مبني على ما انفرد علماء العربية باكتشافه، والذي لم يشاركهم فيه أحد من العالمين، وهو وزن الكلمة أو صيغتها أو هيئتها.

فلقد تبين لكل منصف أن ما اكتشفه علماؤنا من وزن الكلمة بميزان اخترعوه هو حروف "ف، ع، ل" وما يمكن أن يضاعف منها لمقابلة المتغيرات، وما يمكن أن يزاد عليها لمقابلة الثوابت هو تجريد من مستوى عال، لا يشبهه إلا التجريد في علم الرياضيات[55].

وقد حصر سيبويه الأوزان في العربية سواء أكانت للأسماء أم للأفعال، فبلغت عنده أكثر من ثلاثمائة وزن بقليل، وعالج ما جاء عليها في أبواب كثيرة،

بحيث لم يند عنه منها إلا الشاذ الذي لا يعبأ به، وهو غالب ما استدركه عليه من جاء بعده.

ثم بعد تعريف الفعل بما يميزه عن الاسم والحرف، أخذ في التمثيل لكل نوع منه، فقال : " فأما بناء ما مضى فـ"ذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ"، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً "اذهَبْ، واقتُلْ، واضْرِبْ"، ومخبراً "يَقْتُلُ، ويَذهَبُ، ويَضرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[56].

والحاصل أن : "كتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم، فهو مثلا لم يعرف الفاعل، ولا الحال، ولا البدل، ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب، ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال"[57].

فأكثر أبواب سيبويه تبدأ بعد العنوان مباشرة بقوله : "وذلك قولك"، وكثيرا ما يكون العنوان تلخيصا للحكم النحوي الذي يتضمنه الباب، وهذا يكفي في معرفته تصفح أبوابه، والمواضع التي عرف فيها سيبويه الظواهر اللغوية قليلة جداً إذا ما قيست بطريقة التمثيل المعهودة عنده.

من ذلك تعريف الفعل، وقد سبق ذكره، ومنها تعريف الإدغام، فإنه قال في "هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات" : "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر، والآخرُ على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخرُ من موضع واحد، نحو "قَد تَّركتك"، ويكون الآخر على حاله"[58].

وقد يعرف سيبويه أحيانا الوحدة اللغوية بتعريف سلبي، أي بنفي أن تكون كذاك أو كذلك، وهو ما فعله في تعريف الحرف حين قال : "وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". وهو يقصد بهذا التعريف الحرف الذي يدل على : "معنى من معاني النحو، كالاستفهام، أو التأكيد، أو النفي، أو الشرط، وغير ذلك"[59].

وذهب الصفار إلى أن سيبويه عرف الحرف بذكر أفراده في باب خاص لأنه منحصر، فقال : "فأما الحرف فقد حصره في "باب عدة ما يكون عليه الكلم" فلم يحتج إلى حده، وإنما يُحَدُّ الشيءُ لامتناع الحصر فيه، فإذا انحصر

فلا ينبغي أن يُحَدَّ"[60]. وعلى رأيه فإن سيبويه حد الفعل والحرف، فاستبان بذلك حد الاسم، قال : "فلما حد الفعل حدًّا، والحرف حدًّا، كان ترك حد الاسم حدًّا"[61].

والحق أن مرد قلة اهتمام سيبويه بالتعريف -كما سبق التنويه به- هو اهتمام سيبويه بالإجراءات التي تولد الوحدة اللغوية، في أي مستوى كانت، سواء المستوى النحوي أو الصرفي أو الصوتي، ومن هنا قال أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح : "فالحد هو عند سيبويه ومن اتبعه في ذلك، وصف مميز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها كما يقول النحاة"[62].

والأستاذ يفرق بين الحد بهذا المعنى والتعريف المفهومي، ويذهب إلى أن المشترك بينهما هو في كونهما وصفا مميزا، وينفرد الحد بهذا الإجراء الذي أشرنا إليه، فالتعريف الأول هو على المعنى والحد هو تعريف على اللفظ.

وسواء كان التعريف على المعنى أو على اللفظ فإنه في كتاب سيبويه بعيد كل البعد عن الحد المنطقي الأرسطي، وإنما وقع الخلط عندما استعمل الناس مصطلح الحد -الذي عرف عند سيبويه بمعناه الإجرائي الأصيل- في ترجمة مصطلح orismos وهو التعريف في المنطق الأرسطي، فانتقل معنى الحد من طريقة الصوغ إلى تعريف المفهوم، لكن بالقيود التي يعرفها المنطق، ومن جملتها الصفات الذاتية لا المميزة فقط.

وقد رد بعض الباحثين انعدام أو ندرة التعريف بالحد في الكتاب إلى اضطراب المصطلحات آنذاك، وعدم استقرارها، لأن التعريف يكون حيث يكون المصطلح مستقرا، فقال : "والمتتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أطرها، وجمع المتشابه منه إلى بعضه، وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات، فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض، وإما يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير"[63].

وهذا الرأي فيه نظر، لأنه وإن كان بادي الرأي مقنعا، فإن البحث عن منهج سيبويه في التحليل والتعليل والاستدلال قد وصل فيه أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح إلى كلمة حاسمة، فبين أن منهج سيبويه منهج علمي بكل معنى الكلمة، وأنه قائم على نظرية لسانية شاملة، غير أنها درست بين الناس يوم أعرضوا عن منهج سيبويه -وهو في الحق منهج شيخه الخليل- واستبدلوه بمناهج المتأخرين التي اصطبغت بالمنطق الأرسطي.

فكتاب سيبويه ينطوي على منهج علمي صارم، لا يلتبس فيه مفهوم بآخر، وإنما غمضت مفاهيمه لبعد الناس عن دراسته ومدارسته، من ذلك على سبيل المثال حد الاسم وحد الفعل، فهما عند سيبويه مركب أي : لفظة بتعبير الرضي وابن يعيش، وليس بتلك البساطة التي تصورها المتأخرون، حيث اعتبروا العناصر التي تدخل وتخرج عليهما بالتعاقب علامات تأثرا بالمنطق الذي اهتم في التعريف بالماهية، واعتبر ما زاد على الصفات الذاتية خصائص وعلامات[64].

3. خاتمة

قد تبين لنا من خلال تحليلنا للموضوع ومناقشته أن منهج سيبويه في التعريف والاستدلال منهج رائد، يعتمد بعد السماع على مفاهيم إجرائية علمية، كمفهوم القياس الاستقرائي الذي يهتم بالنظائر، باعتبارها بنى وليس أشباهًا فقط، وكمفهوم الموضع بالمعنى التوزيعي وبالمعنى التجريدي، وكمفهوم الانحراف التدريجي، ولكن دون أن يصرح سيبويه بمعاني هذه المفاهيم، وإنما تفهم من إجراءاته ومن طريقة تحليله واستدلاله، وتبين لنا أيضا أن أ. د. عبد الرحمن الحاج صالح استطاع أن يكشف عن منهج سيبويه في كتابه "منطق العرب في علوم اللسان" من خلال مسائل كثيرة أصولية وفرعية، منها مسألة تقسيم الكلم، واستطاع أن يبين أصالة سيبويه في تقسيمه الثلاثي للكلم، وبراءته من أي تأثر بأي ثقافة أجنبية.

الإحالات

1- انظر : عبد الرّحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ط 1؛ الجزائر : منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2010 م، ص 102.

2- المرجع نفسه، ص 110.

3- المرجع نفسه، ص 124.

4- انظر : ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق : د. إبراهيم السامرائي، ط 3؛ الأردن، الزرقاء : مكتبة المنار، 1405هـ - 1985م، ص 18.

5- انظر : عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 49.

6- ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحق: د. محمد سليم سالم، جمهورية مصر : مطبعة دار الكتب، 1978 م، ص 18 وص 27.

7- ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر، تحق : د. تشارلس بتروث، د. أحمد عبد المجيد هريدي، جمهورية مصر : مركز تحقيق التراث، 1986 م، ص 109.

8- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 51.

9- انظر : الفارابي، إحصاء العلوم، تحق : د. علي أبو ملحم، ط 1؛ دار ومكتبة الهلال، ص 18 ـ 19.

10- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 55.

11- انظر : عبد الرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية : دراسات لكبار المستشرقين، ص 101.

12- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية : دراسات لكبار المستشرقين، ط3؛ القاهرة : دار النهضة العربية، 1965م، ص 106.

13- الجاحظ، الحيوان، تحق : عبد السلام هارون، ط 3؛ بيروت : دار الكتاب العربي، 1388 هـ ـ 1969م، ج1، ص 75-76.

14- ابن النديم، الفهرست، تحق : رضا تجدد، ص 309.

15- الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحق : د. عبد اللطيف محمد العبد، ط 1؛ طهران، 1978 م، 1398 هـ، ص 117.

16- صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، تحق : الأب شيخو اليسوعي، بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1912 م، ص49.

17- البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحق : د. حمزة عبد الله النشرتي، بيروت- لبنان : دار الكتب العلمية، ط 1؛ 2002 م، 1424 هـ، ص 29.

18- انظر : ابن بهريز، المنطق لابن المقفع، تحق : محمد تقي دانش باجو، ص 154.

19- القفطي، تاريخ الحكماء، تحق : جوليوس لبرت، ليبزيك، 1903 م، ص 220.

20- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحق : د. نزار رضا، بيروت : دار مكتبة الحياة، ص 413.

21- أول من نبه إلى عمل هذا الأستاذ الإيراني هو أ. د. الحاج صالح في كتابه "منطق العرب"، ص 33 و 34.

22- ابن بهريز، مرجع سابق، ص 26.

23- ديونيسيوس، فن النحو بين اليونانية والسريانية، ترجمة : ماجدة محمد أنور، المجلس الأعلى للثقافة، 2001م - ص 48

24- المرجع نفسه، ص 78. وعلقت المترجمة بقولها : "استفاد النحاة السريان من تقسيم النحاة اليونانيين للكلام إلى ثمانية أقسام، ولكنهم قسموه إلى سبعة أقسام فقط، حسبما يتفق واللغة السريانية، وهي الاسم والفعل والضمير، والصفة والحرف، والظرف والروابط".

25- عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 63.

26- المرجع نفسه، ص 64 - 65.

27- سيبويه، الكتاب، تحق : عبد السلام هارون، ط3؛ عالم الكتب، ج 1، ص 14.

28- الجرجاني، "الرسالة الشافية"، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحق : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط 2؛ مصر : دار المعارف، 1387 هـ، 1968 م، ص 140-141.

29- محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 1997م، ص 11.

30- انظر : الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحق كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية،دار الرشيد، 1982، ج 1، ص 68.

31- ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحق : حاتم صالح الضامن، ط 2؛ بيروت، لبنان : عالم الكتب، 1996 م، ص 21.

32- قال في (شرح المواقف : 1/241) : "المبصرات هي الألوان والأضواء، وأما ما عداهما من الأشكال والصغر والكبر والقرب والبعد فعند الحكماء إنما تبصر بواسطتهما". وقال في (شرح المقاصد : 1/249) : "المبصرات كالألوان والأضواء، وقد يبصر بتوسطهما غيرهما".

33- ابن الطراوة، مرجع سابق، ص 21.

34- المرجع نفسه، ص 21 - 22.

35- المرجع نفسه، ص 22.

36- عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 46.

37- انظر : المرجع نفسه، ص 44 - 45

38- انظر : المرجع نفسه، ص 44.

39- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ط 1؛ مصر : دار السلام، 1427 هـ، 2006 م، ص 214.

40- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحق : رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، ط 1؛ القاهرة : دار الكنب والوثائق القومية، 1429هـ، 2008 م، ج 1، ص 53.

41- هذا على رأي النحاة المتأخرين، وإلا فكما قال أ. د. الحاج صالح فإن : "العلامة عند سيبويه كلمة لفظية، أما الإسناد فهو علامة بمعنى الدليل على كذا".

42- انظر : محمد عبد العزيز عبد الدايم، مرجع سابق، ص 214.

43- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 66.

44- سيبويه، مرجع سابق، ج 1، ص 14.

45- تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، 1973 م، ص 87.

46- فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397 هـ، 1977 م، ص 214.

47- لطيفة إبراهيم النجار، "آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد1، المجلد 17، 1925 هـ، 2004 م، ص 10 - 11.

48- يعد علم اللغة المعرفي من العلوم اللغوية الحديثة نسبيا، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالدراسات النفسية التي تهتم بعمل الدماغ ومتابعة العمليات العقلية المختلفة التي تتصل بالمعرفة الإنسانية والإدراك بشكل عام. (آليات التصنيف اللغوي، ص 4).

49- لطيفة إبراهيم النجار، مرجع سابق، ص 14.

50- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 117 - 120.

51- انظر : المبرد، المقتضب، تحق : محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399 هـ، 1979 م، ج 1، ص 141.

52- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 70.

53- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحق : كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية : دار الرشيد للنشر، 1982 م، ص 68.

54- ابن الطراوة، مرجع سابق، ص 17.

55- انظر : عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 224.

56- سيبويه، مرجع سابق، ج 1، ص 12.

57- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، مطبعة الانتصار، 1988م، ص 72.

58- سيبويه، مرجع سابق، ج 4، ص 105.

59- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 117.

60- السيرافي، مرجع سابق، ج 1، ص 217.

61- المرجع نفسه.

62- عبد الرحمن الحاج صالح، مرجع سابق، ص 122.

63- محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط 1؛ الرياض، 1401هـ، ص 147.

64- وهذا كما قال أ. د. الحاج صالح : "حد الاسم من الجانب اللفظي" أي الإجرائي لا المفهومي". منطق العرب. ص 132.

المراجـع

- ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحق : د. نزار رضا، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق : د. إبراهيم السامرائي، الطبعة 3؛ الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، 1405 هـ - 1985 م.
- ابن الطراوة النحوي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحق : د. حاتم صالح الضامن، ط 3؛ بيروت، لبنان: عالم الكتب، 1416هـ - 1996 م.
- ابن النديم، الفهرست، تحق : رضا تجدد - دون.
- ابن بهريز، المنطق لابن المقفع، تحق : محمد تقي دانش باجو، طهران - 1357 (1978 م - 1398 هـ).
- ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحق : د. محمد سليم سالم، جمهورية مصر : مطبعة دار الكتب، 1978 م.
- الإيجي عضد الدين، شرح المواقف، تحق : د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة 1؛ بيروت : دار الجيل، 1417 هـ.
- بدوي عبد الرحمن، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية : دراسات لكبار المستشرقين، ط3؛ القاهرة: دار النهضة العربية، 1965 م.
- البطليوسي أبو محمد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحق : د. حمزة عبد الله النشرتي، طـ1؛ بيروت، لبنان : دار الكتب العلمية، 2002 م - 1424 هـ.
- التفتازاني سعد الدين، شرح المقاصد، تحق : د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة 1؛ بيروت: عالم الكتب، 1409هـ - 1989 م.
- تلخيص كتاب الشعر، تحق : د. تشارلس بتروث وأحمد عبد المجيد هريدي، مركز تحقيق التراث، 1986 م.
- الجاحظ عمرو بن بحر، الحيوان، تحق : عبد السلام هارون، الطبعة 3؛ بيروت : دار الكتاب العربي، 1388هـ - 1969 م.
- الجرجاني عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحق : كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر، 1982.
- جمال الدين القفطي، تاريخ الحكماء، تحق : جوليوس لبرت - ليبزيك - 1903 م.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر : منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2010 م.
- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، 1973 م.

- الخوارزمي محمد بن حمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، تحق : د. عبد اللطيف محمد العبد، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ديونيسيوس ثراكس، ويوسف الأهـوازي، فن النحو بين اليونانية والسريانية، ترجمة : ماجدة محمد أنور، مراجعة : أحمد عثمان وماجدة عماد الدين سالم، المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة، دون ذكر البلد، 2001 م.
- الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج، الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - مطبعة الانتصار، 1988.
- الساقي فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1397 هـ - 1977 م.
- سيبويه عمرو ين عثمان، الكتاب، تحق : عبد السلام محمد هارون، الطبعة 3؛ عالم الكتب، 1403 هـ، 1983 م.
- السيرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، الطبعة 2؛ تحق : د. رمضان عبد التواب - د. محمود فهمي حجازي - د. محمد هاشم عبد الدايم، الطبعة 2؛ القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، 1429 هـ، 2008 م.
- صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، تحق : الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت : المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، 1912 م.
- عبد الدايم عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، الطبعة 1؛ مصر، 1427هـ - 2006 م.
- الفارابي، إحصاء العلوم - الفارابي، تحق : د. علي أبو ملحم، الطبعة 1؛ دار ومكتبة الهلال، 1996 م.
- القوزي عوض محمد، المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط1؛ الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1401هـ.
- المبرد أبو العباس، المقتضب، تحق : محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة - مصر: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399 هـ - 1979 م.
- محمد شاكر محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة 2001 م والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحق : محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام، الطبعة 2؛ مصر : دار المعارف، 1387هـ - 1968 م.
- مفاتيح العلوم، تحق : د. عبد اللطيف محمد العبد، القاهرة: دار النهضة العربية.
- النجار لطيفة إبراهيم، "آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي"، مجلة جامعة الملك سعود، م17، (1)، 1425هـ/ 2004 م.